

تقديم الطبعة الأولى

محمد سليم العوا

سعدت سعادة خاصة حين طلب إليّ أخي المجاهد الم رابط الأستاذ راشد الغنوشي أن أقرأ هذا الكتاب في مسودته الأخيرة.

سعدت لأنني أجد دائماً لما يكتبه راشد مذاقاً حلوّاً متميزاً، فيه صدق اللهجة، ودقة النظر، ورهافة حسّ الكاتب الذي يقدم لأمته دواء لعلها بنفس مشفقة على هذه الأمة، حريصة عليها. وسعدت لأنني أشعر كلما قرأت لأخي راشد بالفرق الكبير بين المفكر المسلم الملتزم الذي يعيش لحركة الإسلام ونهضته، ويعاني ويتحمل -صابراً- ما يلقي دون الوفاء لعقيدته والدعوة إلى دينه، وبين المترفين من حملة القلم الذين يتعامل الواحد منهم مع قضايا الفكر والسياسة والاجتماع والاقتصاد تعامله مع زهور البستان الجميلة، يبقى كل زهرة فيه على عودها، ولكنه يستمتع بجمالها وأريجها، فإن كان دون ذلك أن يُشاك، أو يُعنى بخوض أرض سبخة يصل منها إلى زهرات البستان، فإنه يولي هارباً آيباً أن يكلف نفسه عناء!!

وشرعت - بهذه المشاعر المسبقة - أقرأ هذا الكتاب، وانتهيت منه، ومشاعري هذه أشد قوة، وأكثر ثباتاً في نفسي مما كانت حين بدأت القراءة.

إن "قضية الحرية" التي خصّص الأخ المجاهد الم رابط الأستاذ راشد الغنوشي لها هذا الكتاب هي قضية القضايا في الفكر الإسلامي الحركي المعاصر. وفي فصول الكتاب كان انخياز راشد للموقف الإسلامي المؤيد للحرية ضد الاستبداد، وللانطلاق ضد الجمود انخيازاً لا يخالجه شك، ولا يُحيره لبس ولا غموض. كان الإسلام -حركة سياسية ونظام حياة- يواجه في تونس وغيرها من بلاد الإسلام ولا يزال، طعوناً شديدة الوطأة على عقول الشباب والناشئة، تدّعي أن الإسلام لا قدرة له على تنظيم حياة الناس السياسية والاجتماعية، وكانت هذه الطعون، ولا تزال، تُلقى بثقل هجومها على مدى قدرة الإسلام على ضمان الحريات العامة والحريات الفردية، وعلى ضمانات حقوق الأقليات في الدولة الإسلامية، وعلى ما يتيح الإسلام لأبنائه الملتزمين به من مكنة لدفع الظلم والتسلط على الأفراد والجماعات. وكان النظام الديمقراطي الغربي يُعرض دائماً ولا يزال، على أنه نقيض الإسلام أو ضده، وعلى أنه النظام المثالي القابل للتطبيق في مواجهة شعارات الإسلاميين التي تستثير المشاعر ولا تصلح للعيش في ظلها -حقيقة- في دنيا الناس.

وكانت هذه الطعون تغفل أمرين:

أولهما: أن النظام الديمقراطي ليس إلا وسيلة لتنظيم تداول السلطة بين الناس، وأنه -بما هو تنظيم بشري- ظل دائما موضوعاً للتعديل والتطوير والتغيير، ولا يزال كذلك.

وإن الإسلام في شأن مسألة الحريات والحقوق قد قرّر لأتباعه -بل للناس كافة- المبادئ والقيم الملزمة والثابتة التي طاعتها من طاعة الله عز وجل، وتنكب طريقها من معصيته سبحانه وتعالى. وتركهم وما تصل إليه عقولهم في شأن وسائل تحقيق هذه القيم في حياتهم، والتزام تلك المبادئ في تنظيمها.

وثانيهما: إن الديمقراطية ليست هي "كل" نظام الحياة الغربي، ولكنها جزء من نظام متكامل للاقتصاد والاجتماع والسياسة العامة والحياة الفدرية.

وإن للإسلام في كل شأن من هذه الشؤون أمراً ونهياً وتحريماً وتحريماً وإباحة ومنعاً، وإن وضع هذه الأحكام الإسلامية كلها موضع التطبيق هو الذي يحقق كامل "المشروع الإسلامي" في حياتنا، وعندئذٍ، عندئذٍ فحسب، قد تكون وسيلتنا لتحقيق تداول السلطة وتحديد المسؤولية السياسية هي ذاتها وسيلة النظام الديمقراطي: الانتخابات الحرة.

وهذا هو الذي أشار إليه أخي راشد حين قال في مفتتح كتابه: "إن الديمقراطية لا تتجاوز كونها ممكناً من الممكنات، وأن الإسلام لا يتناقض معها ضرورة، بل إن بينهما تداخلاً واشتراكاً عظيمين، كما أن التباين والاستدراك عليهما واردان...".

والفرقة بين الوسائل والإجراءات، وبين المبادئ والقيم والأفكار، حيث يجوز دائماً الإفادة من حصيلة تجارب البشر - دون النظر لعقائدهم ومللهم - في الأولى، ويمتنع دائماً التقليد المفضي إلى مخالفة أحكام الإسلام ومبادئه ومقاصده وقيمه، في الثانية، هذه الفرقة واضحة تمام الوضوح في فكر دعاة الإسلام الذين يعبر عن موقفهم أصدق تعبير أخي راشد الغنوشي في ثانيا هذا الكتاب ومباحثه وفصوله.

والهدف من الكتاب، ومن البحث كله "ليس لذة معرفية، بل ثورة إسلامية تقتلع الطواغيت من أرض الله، وتنتصر للمستضعفين من الرجال والنساء والشباب، حتى تورق شجرة الحرية والعدل في كل مكان، وقد سقيت بدماء الشهداء، ومداد العلماء". فما أعظم هذا الغرض، وأنبل هذه الغاية، وما أسمى هذه الأمانة وأغلاها، وأحراها أن يبذل الغالي والنفيس في سبيل تحقيقها.

وأكثر القضايا التي عرضها الأستاذ راشد الغنوشي في هذا الكتاب لا خلاف فيها بين ما يراه وبين الذي أراه أنا، وبعض هذه القضايا أتيج لي سابقاً أن أنشر رأيي فيها على الناس، في كتب أو بحوث أو مقالات أو محاضرات، وبعضها لم أنشر فيه رأياً، وقليل من القضايا التي يناقشها الكتاب يختلف فيها رأيي عن رأي أخي راشد.

وجدارة هذا الكتاب بالقراءة لا تنبع من أهمية موضوعه، ولا من خطورة المسائل التي يتناولها في الشأن الإسلامي المعاصر فحسب، وإنما تنبع أيضاً من كونه الحصيصة التي خرج بها أخي المجاهد المرباط راشد الغنوشي من تأمل طويل، تم أكثره في سجنه الأول (1981-1984)، وتم أقله في شهور اختفائه في صيف عام 1986.

وكُتِبَ المفكرين الحركيين الخالدة كلها كُتِبَتْ في ظروف دخول المحن والخروج منها، بل لعل حياتهم كلها فترات بين محنة إلى محنة. فإذا كان حصاد المحنة وثمرتها هو مثل هذا الكتاب، ونوع هذا الفكر الحر، فإن هذا دليل - لمن احتاج دليلاً - على أن المحنة تُخفي في طياتها -دائماً- منحة، ودليل على صدق مقولة قدوة المجاهدين الصابرين في العلماء، شيخ الإسلام ابن تيمية: "أنا نَفِيي سياحة، وسجني خلوة، وقتلي شهادة". فهل ينقم منا شائتونا إلا أن آمنا بربنا ليغفر لنا خطايانا؟؟ وهل نملك لهم -مع ضعف قوتنا وقلة حيلتنا- إلا دعاء سلطان العلماء العز بن عبد السلام "اللهم أبرم لهذه الأمة أمر رشد، يعز فيه أهل طاعتك، ويدل فيه أهل معصيتك، وينصر فيه جندك، ويحكم فيه كتابك وسنة نبيك". اللهم آمين آمين.

مقدمة الطبعة الثالثة

كان من الطبيعي أن تنعكس أوضاع الكاتب على الكتاب، ولكن ليس لهذه الدرجة التي ستري أيها القارئ الكريم بما يكشف عن حجم الأزمة السياسية التي تحيط بالكتاب العربي وهذا مثال يبرز ذلك جليا فيما تعرض له هذا الكتاب (الحريات العامة في الدولة الإسلامية) من عقبات كأداء لمنع خروجه إلى الضوء، ثم لمنع وصوله إلى الناس. وليس ذلك عائدا أساسا إلى مضامين خطيرة، قد توافر عليها، يخشى أن تقوض وضعاً أو تهدد جهة، فرداً أم جماعة، فليس في الكتاب شيء من هذا القبيل، بدليل طبعه ونشره من قبل مؤسسة علمية رصينة ليست متهمه من أحد في التورط بتهمة (الإرهاب الإسلامي) التي تلاحق المنتمين لهذا التيار، ثم بالنظر إلى رد الكتاب إلى مئات المراجع المعروضة في الأسواق والمكتبات والصحف. ففيم إذن كان تعرضه لمطاردة دائبة صارمة منذ أول ظهور له 1995 ؟ بل لقد بذلت أجهزة الدولة التي ينتمي إليها المؤلف كل وسعها للقبض عليه وخنقه أو إعدامه، كما فعلت مع عشرات الآلاف من مناضلي الحرية من كل الاتجاهات، حتى إذا قدر الله له الإفلات من القبضة وغادر الغولاغ متسللاً تحت جنح الظلام شأن آلاف من المهاجرين الذين اختفى بعضهم إلى الأبد في جوف الصحاري، أو في جوف قروش البحر، وأمكن له ان يجد طريقه إلى النشر لدى واحدة من أهم مراكز البحث والنشر في بلاد

العرب (مركز دراسات الوحدة العربية) بعد أن توجست من ذلك كل دور النشر الأخرى التي عرض عليها بما فيها دور النشر الإسلامية حذر التبعات التي يمكن ان تلحقها وهو ما بدأ منذ 1993 تاريخ أول ظهور للكتاب إذ تحركت أجهزة (دولتنا) العتيدة في محاصرة صارمة للكتاب عبر توظيف (دولة الأمن) الحاكمة في النظام العربي والتي لم تتأثر قط علاقاتها الحميمة وتعاونها اللامحدود بأي خلافات تقع بين السياسيين ملوكا ورؤساء حتى ظلت في زمن إغتيال مؤسسات العمل المشترك الدفاعية والإقتصادية والديبلوماسية، ظلت مؤسسة وزراء الداخلية العرب المؤسسة الوحيدة الوحيدة التي لم تتخلف دورية لقاءاتها وفعاليتها، وتعاونها الكثيف، قطعاً ليس من اجل تبادل المعلومات، وتنسيق الجهود لوقف الإختراقات الأمنية الصهيونية وحلفائها، بله التخطيط لاخترق مضاد بل تعاونا كثيفا في مواجهة القوى المعارضة، وكان الإسلاميون في هذه المرحلة - بعد نهاية الحرب الباردة - هم العدو، هم الخطر، الذي تحظى مواجهته بإجماع الجميع محليا ودوليا، فلا اعتراض من أحد على التنسيق وتوحيد الجهود والإستجابة لما يطلب منه في هذا الصدد دون نقاش. وهكذا كان مطلب دولة المقر من الزملاء مساعدتها على محاصرة إسلاميها ومناشطهم، من تمكن منهم من الإفلات من السور الحديدي... وهكذا تم إجلاء أكثر من الف من الغخوة من بلاد العرب في إتجاه بلاد العجم، من (دار الإسلام) صوب دار الكفر وكنت من بينهم. ولا يزال شعوري بالصدمة حاضرا إذ داهم البوليس غرفتي في الفندق خلال زيارتي لواحد من أهم بلاد العرب إن لم يكن أهمها. وفي ساعة متأخرة من الليل اقتادوني إلى زنزانة حجز في المطار، وكانت سعادتي كبرى في صبيحة اليوم الموالي، إذ وضعوني على متن طائرة متجهة إلى بلد أروبي وليس إلى بلدي، كان اهم سؤال استبد بذهني طوال الخمس ساعات من الرحلة : أين (دار الإسلام) التي حدثنا عنها الفقهاء وقالوا عنها : إنها البلاد التي يأمن فيها المسلم على نفسه ودينه وماله وعرضه؟ كيف أخرج من قلب (دار الإسلام) ويدفع بي إلى قلب (دار الكفر) حيث تحقق لي الأمن الشرعي على الضرورات الخمس المعروفة؟ هذه مفاهيم لا مناص من مراجعتها إذنر دار الإسلام هي دار العدل، دار الحرية، حيث يمكن للإنسان الذي كرمه الله مسلما وغيره، أن ينعم بالحرريات الأساسية اللائقة به، ومنها حرية الإعتقاد وممارسته آمنة. فحيثما أمكن لك التمتع بحقوقك بصفقتك إنسانا مكرما ومن ذلك حقك في الاستعلان بشعائر دينك/ بمعتقدك/ آمنة فثمة دار الإسلام، دار العدل والحرية. لقد أخرج ضمن التعاون الأمني لوزراء داخلية (دار الإسلام) أكثر من الف من دعاة الإسلام ومناضلي الحرية، كنت من بينهم. وكان يمكن للمطاردة أن تقف عند هذا الحد إلا أنها تكثفت وتواصلت توظيفا لعلائق الدولة الأمنية والديبلوماسية، فوضعت أسماؤنا على قائمة منظمة البوليس الدولي المختص بمطاردة المجرمين (أنتربول) ولا شأن له في الأصل بالسياسيين لكن إفتعلت لنا دولتنا جرائم سرقة وقتل، وإلى حد صدقت، فلم تقف

المطاردة ضد أشخاصنا بل شملت جميع مناشطنا الإعلامية والإقتصادية والفكرية أيضا، بل جميع علاقاتنا. ومن ذلك جاء التصويب المكثف ليس على مجرد (كتاب الحريات العامة) بالسعي لدى دولة الأمن العربي من أجل حظر دخوله، بل تعدى ذلك إلى الناشر (مركز دراسات الوحدة العربية) الذي كان يرتبط بعلاقات حسنة مع النظام التونسي حتى أن الإجتماع التأسيسي لمنظمة المؤتمر القومي آوته تونس كما آوت ندوات للمؤتمر القومي، وكانت كتب المركز تحظى باهتمام ورواج كبيرين في معارض الكتاب في تونس، وكانت مجلة المركز تتمتع بدعم وتشجيع وزارة الثقافة. والمركز في كل حال لا تلاحقه بحال خطيئة العصر الانتماء لفكر التيار الإسلامي، ولم يشفع له كل ذلك بعد أن تورط في علاقة أو علائق بالإسلاميين منها الإقدام على طبع (الحريات العامة) فصدر مباشرة بعد ظهور الكتاب حاملا علامة المركز قرار رسمي بحظر دخول كل كتب المركز، ووقف الإشتراك السنوي في مجلته، واستمر الحظر عشر سنوات لحقت فيها المركز خسائر بالملايين، حتى اضطر أمام تفاقم خسائره إلى البحث عن وساطة وصلاح تعهد فيه بالكف عن طبع الكتاب وتوزيعه في معارضه. وكان سفراء البلد يتابعون مدى إلتزام المركز بهذا التعهد من خلال الحرص على زيارة معارض الكتاب، وتقديم تقرير بذلك، وأطرف ما في الأمر أنه في أول سنة لتطبيق الإتفاق منعت منشورات المركز من الظهور في المعرض الدولي للكتاب في تونس، بل رد رئيس المركز وهو شخصية عربية معروفة على عقبه بعد أن احتفظ به في المطار ليلة، والسبب أن الرقابة اكتشفت في مراجع أحد كتب المركز المعروضة ورود اسم (الحريات العامة). هل الكتاب بهذه الخطورة حتى يستحق هذه الجهود المضنية، والمطاردة من قبل أجهزة (دولة حديثة) ؟ أو الخطورة عائدة إلى مؤلفه ؟ لا أرى هذا ولا ذاك. وأترك للقارئ الحضيف أن يتفكر ويتدبر في الأمر، دون أن تفوتني فرصة إسداء الشكر للذين أسهموا في إعداد هذه النسخة ومراجعتها وبالأخص الأخوين د. البشير نافع والأستاذ لطفي زيتون.

والشكر موصول ومستحق للشباب الناشر الاستاذ علاء الدين آل رشى مدير دار النشر الغراء الذي أقدم في جرأة على إعادة نشر هذا الكتاب في طبعة ثالثة منقحة، إلى عدد آخر من كتاباتي.

ولله الحمد أولا وآخرا.

المؤلف

لندن. 20 رمضان 1427 الموافق 12 أكتوبر 2006

وَقَائِعُ الْكِتَاب

لقد كانت قضية " الحريات العامة في الدولة الإسلامية" الهمّ الأعظم الذي استبد بي منذ بدأت الحركة الإسلامية في تونس تتحول من مرحلة الدعوة لمبادئ الإسلام في مواجهة الثقافة الوافدة المهيمنة إلى مرحلة التفاعل الواسع مع هموم المجتمع التونسي، والعربي عامة (أي منذ أواخر السبعينيات)، وكان أهمها قضية الحرية، ولا تزال. فكان تقديم إجابات واضحة عن التحديات المطروحة على الفكر الإسلامي في بلد مثل تونس، قد ضرب بسهم وافر في التغرب والثقافة، ضرورة معرفية لا بديل عنها للحركة الإسلامية فيها.

ولقد جاءت محنة السجن الأول (من 1981-1984) منحة عظيمة في هذا الصدد، إذ اقتلعتني من زحمة المشاكل اليومية لأفرغ همّي، بعد أن انقطع الصراخ وخذت إلى حين السياط، للإجابة عن التحدي. فأمضيت سنتين في استيعاب ما طالته يدي من المراجع المتاحة، فلما نضجت جملة من الأفكار والخيارات الواضحة حول العضلات المطروحة، واجتمعت من ذلك مادة هذا الكتاب، حدث انفراج سياسي على إثر انتفاضة الخبز 1984، فغادرنا السجن تاركين وراءنا حياة التأمل والكتابة لننخرط في الفعل، في قيادة الحركة، ولنواجه حملة واسعة من التشكيك في قدرات الإسلام على تنظيم الحياة، وطعنًا مركزًا في ما يقدمه من ضمانات للحريات العامة والخاصة، ومن حقوق للأقليات السياسية والدينية وحقوق للنساء، وما يتيح من إمكانيات لدفع الجور، كما أثّرت مسألة الردّة وعلاقتها بالحريات والسياسية. ومقابل هذا التوهين لقدرات الإسلام وما يمثله من أخطار داهية على المدنية، وحريات الناس الشخصية والعامة، حتى ليغدو عقبة كؤوداً في طريق تقدم الشعوب ونيلها لحقوقها!! مقابل ذلك انصبّ جهد الخصوم - ومعظمهم شيوعيون سابقون، طالما بحت حناجرهم سبا وترذيلًا للديمقراطية الغربية البرجوازية - انصب جهدهم بعد سقوط النموذج الشيوعي على تشويه المشروع الإسلامي وإبرازه نقيضاً من كل وجه للتراث الإنساني المعاصر كالديموقراطية وحقوق الإنسان وحرية المرأة والمجتمع المدني، وكل ضروب الإبداع الفني. فكان عليّ وقد ترسّخت في نفسي جملة قناعات واضحة و متميّزة مخالفة حول هذه القضايا أن أجليها. لقد بدا لي واضحاً أن الديمقراطية مثلاً ليست مفهوماً بسيطاً، كما يظن، وأنها ولئن قدمت مفاهيم للحرية وأجهزة لتجسيدها وترشيح الإجماع في مجتمع قومي محدود، ويمكن وصفها في الجملة بأنها "لا بأس بها" أو هي أقل الموجود سوء، فهي أبعد ما تكون عن الكمال والخير المطلق، إنها لا تعدو كونها ممكناً من الممكنات، غير أنها ليست بحال العدو المتربص بالاسلام الذي يجب التوقي منه وتعبئة المسلمين لمواجهة - كما يزعم بعض الغيورين ضحايا الاستبداد والذين بدل أن يتجهوا الى جذر البلاء في الامة ومرد ما هم فيه من شقاء - أخطأوا التقدير وصوبوا سهامهم الى غير عدو، ملحين في رفض الديمقراطية،

وكأنها معروضة عليهم صباحا وعشيا!!! بينما المعروض على هولاء المساكين بل المفروض عليهم هو فقط الاستبداد تسجيئا وتشريدا وتكميما للافواه وعدوانا مبرجحا على الكرامة.. كم هو عجيب أمر طائفة من المومنين ضحايا الاستبداد، بدل توجيه سهامهم الى عدوهم جعلوا من تسفيه الديمقراطية وتوجيه السهام اليها وتأكيد تناقضها مع الاسلام وخطرها عليه رزقهم وديدهم، ذاهلين من جهة المبدأ عن مساحة الاشتراك بين قيم الاسلام ومقاصده في جعل أمر الناس للناس "وأمرهم شورى بينهم"¹، وذاهلين من جهة المصلحة عن حاجة الامة المتأكدة للحرية وللشورى وللآليات التي تنقلهما من المستوى النظري الى المستوى العملي، مما يعد أعظم انجازات الديمقراطية وأبرز جوانب القصور في تجربتنا التاريخية.

هذا الكتاب مؤسس على قناعة تامة بصلاح الاسلام لكل زمان ومكان لأنه كلمة الله الأخيرة، فهو دين الفطرة، المعبر عن أشواقها وحاجاتها الإنسانية العميقة، بما يجعله مؤهلا لاستيعاب كل كسب معرفي وخبرة إنسانيين، لا يضيق بهما ولا يتناقض معهما، بل يرحب.. ومن ذلك موقفه من التنظيم الديمقراطي الحديث من حيث هو جملة من الترتيبات في اتخاذ القرار في الجماعة يجعله معبرا عن أوسع الرأي والمصالح فيها. ومعلوم أن تحقيق ذلك مقصد عظيم من مقاصد الإسلام في تنظيم الشأن العام، فمن أين يأتي الزعم بأصالة التناقض؟ لو فقه الناس مطالب كل من الديمقراطية والاسلام، لو فعلوا ذلك لوقفوا على حقيقة المساحة الواسعة للاشتراك والتداخل بينهما يصلحان أساساً متيناً لتبادل المنافع والتعايش، كما أن التباين معها والاستدراك عليها واردان. تلك هي حصيلة تأملاتنا- لسنوات طويلة- خرجنا بها من المعتقالات لننخرط في ساحات النضال اليومي ضد الدكتاتورية متسلحين بهذين السلاحين: الاسلام والديمقراطية.

وكان على فعلنا اليومي، لكي يكون فاعلاً منافساً عن جدارة، أن يتعزز أبداً بالفكر المتجدد في الإسلام، وفي حصيلة الفكر المعاصر، متفاعلاً مع الواقع ومطالبه؛ الأمر الذي فرض عليّ أن أنتزع نفسي مرة أخرى من خضم المشاغل اليومية لأفرغ لنفسي، نافضاً الغبار عن وثائق السجن، ولم يكن ذلك يسيراً لولا ما بدا من تصميم سلطوي واضح على استئصال بشائر التغيير والتجديد التي بدأت تلوح من وراء تصاعد شعبية الحركة الإسلامية، فنصحت بالاختفاء طوال صائفة 1986، فكانت فرصة ثمينة، وحسبتها الأخيرة من أجل صياغة جملة أفكار وقناعاتي وتجاربي حول أهم معضلات الفكر الإسلامي التي طالما أرقّنتي، حتى إذا فرغنا من جني ثمار الحديقة، وبدأت الأغصان تتخفف من الأوراق، كنت أنا أيضاً قد تخففت من حملي، وفرغت من الصياغة، فاجتاحني عارم من اللذة والسعادة. لقد كانت لحظة من لحظات "التحقق" الصوفي، فكان هيناً عليّ أن أقضي لحيني، فخرجت من صومعتي وعزّلتني مطمئناً، وكأني قد أنجزت ما

¹ القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية 38

أتأبّي به على الموت، وأستعصي على الفناء. وما عتمت يد الظلم أن تخطفني، وجرّني بقوة إلى المعتقل، بعد أن رفضت تقديم أي تنازل عن حريتي وحقي، بل واجي في أن أعلم قومي وأساهم في أداء رسالة المسجد، دونما حاجة إلى إذن من حاكم. ولأن الظالم كان مصمماً أن يفرغ مني نهائياً، فقد وجد الحكم عليّ بالسجن مدى الحياة شيئاً قليلاً، فأمر بتشكيل هيئة أخرى للمحكمة، ولم تبق غير أيام معدودات لإنفاذ إرادته، إلّا أن قضاء الله كان إليه أسرع، فوهبني الله عمراً جديداً، وخرجت من السجن (أيار/مايو 1988) بزخم جديد. وعدت إلى الكتاب مرة أخرى باحثاً عن الظروف المناسبة لتقديمه في الجامعة، فلقد أُعِدّ في الأصل أطروحة للدكتوراه في كلية الشريعة بتونس، ولكن حفلة الزفاف أي الهدنة مع السلطة كانت قصيرة جداً هذه المرة، إذ قد تبخرت الآمال بسرعة في ديمقراطية الحاكم الجديد والتصالح معه الذي كان خياراً، فالمدرسة واحدة، مدرسة التغرب والدكتاتورية، وهما وجهان لحقيقة واحدة: العنف والنفاق والفساد. وهل من عنف أشد من سلخ شعب عن هويته؟ وهل من سبيل إلى ذلك دون حجر على إرادته السياسية وإفراغ الدولة -نهاية- من كل مضمون، غير كونها جهازاً أمنياً معقداً للقمع والفساد؛ الأمر الذي لم تُجدِ معه شيئاً تنازلاتنا، بما فيها التنازل عن عنوان حركتنا، وما روضنا عليه أنفسنا من ضروب المرونة والاعتدال نأياً بأنفسنا والبلاد عن العودة إلى المواجهة، وتوفيراً للطاقات أن تبذل في غير مطالب النمو ومواجهة التحديات الكبرى المطروحة على الأمة. ولكن الطبيعة المتأصلة في الانفراد بالسلطة وملاذ الحكم والاشفاق على الحزب الحاكم وشركائه من المنافسة مع حركة شابة ضاربة في أعماق المجتمع وضمائره مستوعبة لتراث الحداثة، كلّ ذلك دفع "نظام الأقلية" التي أوقعتها حركة الإسلام في مزيد من العزلة عن هوية ومطالب جمهرة "السكان الاصليين" إلى تأكيد العزم مرة أخرى على السير إلى النهاية ومهما كانت التكاليف في خطة الاستئصال، مستنصرة بنخبة انتهازية وبما تتعرّض له الأمة من حملات استعمارية، فكان الدعم المالي الواسع، والتعظيم الإعلامي على مأساة شعب؛ فعندنا إلى الصدام بعد أن أقدمت السلطة على الولوغ في التزييف الواسع لإرادة الشعب (نيسان/أبريل 1989)، فتحيّرت هذه المرة إلى الهجرة والضرب في أرض الغربة والتعرّص لحنها.

ولأن معركتنا في عمقها معركة فكرية باعتبارنا بلداً طرفياً يتعرّض وسائر المغرب لخطّة ثابتة من قبل الضفة الشمالية المقابلة لاستهوائه وقطعه عن امتداده العربي الإسلامي واستلحاقه سوقاً وخط دفاع استراتيجي وفي أحسن الحالات حديقة خلفية للنزعة²، فقد رفضت حركتنا محاولات استدراجها إلى العنف، مقدرة أن سلاحها الأمضى في مواجهة مشروع الاستبداد والتغريب قدرتها على الاقتناع واستمالة

² د. عبد المجيد النجار، المستقبل الثقافي للغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 1.

النفوس الطيبة، وتعبئة قوى الشعب بمشروع حضاري راسخة أقدامه في أرض الهوية المتفاعلة مع الحداثة بما يحقق الصمود والمقاومة، ويرفع مستوى تحديها لمشاريع التعبئة والغزو الفكري، حتى تظهر تلك المشاريع على حقيقتها، أن ليس لها رأس مال في معركة الحضارة غير الجهاز، جهاز السلطة وتوظيفه وتخصيصه لمهمة واحدة هي المحافظة عليها وإعادة إنتاجها حتى يمكن لك أن ترمز للمشروع كله برمز واحد بسيط هو "العصا".

ولأن المعركة، كما ذكرنا، في عمقها سياسية بين الاتجاهات الوطنية والتسلط الدولي على ثوابت أمتنا واستقلالها ومواردها، ويمثل الإسلام وثقافته العربية درع المقاومة ووقودها، فإن استمرار الكفاح على كل الواجهات، وخاصة المواجهة الفكرية وهي كاسحة الألغام ومشاعل الإضاءة، ضرورة قاهرة، لا يصرف عنها بل يؤكدتها توالي الخن واحتداد الصراع ضد مشاريع الهيمنة الدولية والصهيونية وحلفائها المحليين وتصاعد أرواح آلاف الشهداء، واعتقال عشرات الآلاف من أنصار الإسلام والحرية على امتداد وطن العروبة والإسلام في وطننا وهم يدفعون ضريبة دفاعهم عن الإسلام والحرية والديمقراطية ومقاومة الاستبداد، وإصرارهم على مواصلة حركة التحرر الوطني لإنجاز استقلالنا الثقافي والاقتصادي في مواجهة خطط العولمة والدمج³.

إن الفكر أهم قطاعات المعركة الفاعلة. معركتنا مع التخلف بما هو انفصام وانحطاط في الشخصية لأمتنا، وجهل وعطالة وعجز عن اكتشاف وتوظيف الطاقات، بما جعل أمتنا في منخفض حضاري وسياسي يقوم على رعايته وإعادة إنتاجه الاستبداد السياسي والنخبة المتحالفة معه في الداخل والنصير الدولي من الخارج، وذلك رغم أن الإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تمثل اليوم أيديولوجية المتغلب الغربي في هذه المرحلة، كما كان شعار نقل الحضارة إلى المتخلفين شعار الهيمنة في المرحلة السابقة، ولكنه شعار لئن صلح في تقويض البنيان الشيوعي واللاتيان عليه، فإن نقله إلى العالم الإسلامي والعربي منه على وجه الخصوص يشك إلى حد بعيد أن يفرز نفس الثمار، أي الليبرالية الغربية الملحدة والتابعة، بل الأخرى أن يفك أغلال العملاق المكبل: الإسلام. ولذلك لم يكن عجباً أن تتراجع سريعاً زعيمة المعسكر الغربي عما أعلنته من سياسة نشر الديمقراطية في بلاد العرب سبيلاً لمقاومة "لارهاب" مباشرة بعد توالي نجاحات الحركة الإسلامية الباهرة من طريق صناديق الاقتراع في المغرب وفلسطين والعراق والكويت.. وسرعان ما عادت إلى الفرش الدافئة للدكتاتورية لتتعم بالراحة والطمأنينة.

³ اعتبر المفكر الفرنسي روجي غارودي في محاضرة له بباريس ضمن لقاء تضامني مع ضحايا القمع في تونس سنة 1992 أن ما تتعرض له حركة النهضة واتحاد الشغل من عدوان تصفوي لا مناص منه لإنجاح خطة دمج تونس في الاقتصاد الإمبريالي.

وأياً ما كان الأمر، فإن مهمة الفكر تتأكد يوماً بعد يوم بفعل تفاقم التأثير المدمر لرياح العولمة الثقافية.. على حواس البشر وأذواقهم وأفكارهم ومناهج حياتهم. فرغم ما حققته الآلة من تطور وما تعزز من أهمية الاقتصاد ودور الجيوش إلا أن المستقبل سيسلم قياده على الأرجح للأمم الأقدر على الإبداع والتجدد الفكري والإقناع والحوار وتقديم ما ينفع الناس، الأقدر في الحصلة على المقاومة والتغيير والفداء.

إن مهمة الفكر في مواجهة العاصفة مزدوجة: فهي من جهة، توسيع أرضية الحوار والتلاقي بين كتائب أمتنا الرافضة للتسلط الدولي الصهيوني على أرضنا ومواردنا ومقدساتنا وأفكارنا وأرواحنا، والرافضة، قبل ذلك، الاستبداد الداخلي والعدوان على حقوق الإنسان، مهما كانت المبررات والعناوين، والحوار أيضاً والتلاقي في الخارج والنضال المشترك مع أنصار الحرية وحقوق الإنسان وحرية الشعوب، مهما اختلفت مذاهبهم ودياناتهم.. فهم، حيثما كانوا، أصدقاؤنا في الحاضر والمستقبل، وبالأخص الحركة العالمية المناضلة من أجل عالمية بديلة عادلة، والعمل - من جهة أخرى - على بلورة المشروع الإسلامي المستوعب لثمرات الجهد البشري، متجاوزاً مواطن الفشل والسقوط وتشبيح الإنسان وتسليع القيم، في الحضارة المعاصرة، ومنعها من سحقنا وهضمنا، منطلقين في كل ذلك من مبدأ وحدة الأصل، والمصير البشري، واتساع الرحمة الإلهية للبشرية كلها. فالخلاص لم يعد ممكناً تصوره إلا من خلال مشروع انساني كوني لإنقاذ البشرية قاطبة وكذلك هو الإسلام "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"⁴.

وتزداد الحاجة إلى اكتشاف المشروع الحضاري الإسلامي مع اشتداد الهجمة الدولية، وكون هذا المشروع -وبسبب ذلك- هو ما تبقى اليوم من فكرة خارج المنظور الغربي. وما يجري اليوم في قطرنا التونسي الصغير وأمثاله من تطبيق صارم لخطي تخفيف اللينابيع والاستئصال -وهما خطتان دوليتان تطبقان على شعوبنا مثل الخطط الأخرى كفرض التطبيع وفتح الأسواق وتصفية جيوب المقاومة وتحديد النسل وتصفية التعليم الديني، بحسب ما يطبق كل وضع- فضلاً عما يجري في فلسطين والعراق المحتلين من سحق منظم للسكان والأرض والهوية والتراث ليس سوى جزء من حملة كونية "صليبية" على "الإسلام الفاشي" - حسب تعبير الرئيس جورج بوش الصغير - الإسلام فكراً وشعائر ومؤسسات: حركات ودولاً وأقليات، من أجل سحق واجتثاث دفاعات هذه المجتمعات حتى تستسلم لمبضع الجراح الدولي وخططه الهيمنية، وتنهزم في المعركة الحضارية ضد الحملة الامبريالية الشاملة. لقد ظهرت أبعاد مشروع التحديث (التغريب) سافرة في تفكيك المجتمع من أجل السيطرة عليه وظهر عجزه فاضحاً عن إعادة تأليفه وحل مشكلاته فلم يجد سبيلاً لمواجهة سخط الناس واتجاههم الجارف عوداً إلى الجذور، غير إسلام مصيره إلى كفاءة رجل

⁴ القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية 107

الأمن: أي المهارة في استعمال العصا. لقد بدا واضحاً أن ليس لمشروع التحديث المغشوش من بديل حقيقي غير حركة الإسلام وحلفائها من أنصار الهوية والديمقراطية والمناضلين ضد مشاريع الهيمنة الدولية والصهيونية. وليس من حلٍ لهذه المعضلة، معضلة تصاعد تيار المقاومة لمشاريع الهيمنة والتفكيك غير تشجيع الانظمة المستتعبة على الإمعان في العنف والتدمير فاذا لم يجد ذلك فالتدخل العسكري المباشر .

ولأن الإسلام هو ما تبقى من الفكرة الحضارية خارج المنظور الغربي بعد سقوط الوجه الشيوعي من الحضارة الغربية فإن المشروع الإسلامي لا يمثل فقط أملاً للعرب والمسلمين في استعادة الاجماع الى مجتمعاتهم المفككة وتعبئة طاقاتهم للإبداع، وتخليص إرادتهم من الاستبداد، وتوظيف مواردهم البشرية والروحية في استكمال تحرير إرادتهم وأراضيهم المحتلة وبالخصوص فلسطين: قضيتهم المركزية، وتقديم الدعم لكل مظلوم مستضعف، وذلك بعد أن استسلمت أمام التسلط الدولي، وخنعت كل أو حل الإيديولوجيات. إن نهضة الإسلام بهذا المنظور التحرري الإنساني تمثل أيضاً أملاً للشعوب غير المسلمة، بما فيها الشعوب الغربية، أملاً في تأنيس هذه الحضارة التي توحشت تقنياتها وسياساتها في ظل الفلسفة المادية التي قامت على أساسها الحضارة المعاصرة، وانغرزت سمومها في جذور "النهضة العربية" الحديثة.. فولدت عقيماً. إن الإسلام يتقدم على أنه الأمل والشفاء والسعادة في الدارين لعشرات، بل مئات من ملايين البائسين في العالم، قد عضّهم بنابه حتى أدماهم، ورمى بهم في لجج الشقاء.. الجوع والمرض والأوبئة الجنسية الفتاكة، والقلق، والعزلة، والهيبار الأُسرة، والحروب الطاحنة، والخوف منها، والتمييز الديني والعنصري، والاستبداد السياسي، والتعذيب الوحشي، والتطهير العرقي، والتدمير الوحشي المنظم للبيئة والتهديد بحروب نهاية العالم، ناهيك بعودة الاستعمار في اشكاله السافرة المباشرة تحدياً للامة وأحرار العالم. ولقد مثلت المسيرات المليونية التي اندلعت في عشرات المدن الكبرى وبالخصوص في الغرب ضد الهجمة الامبريالية على العراق وفلسطين منطلقاً للسيطرة العالمية، وكانت بقيادة القوى المناهضة للعولة يسارية واسلامية مبشرة بتشكّل محور جديد للمقاومة الشعبية ضد قوى الهيمنة والدمار، يخترق كل الحضارات والديانات يشر بمستقبل واعد للبشرية.

إن أملنا العظيم في أن يوفق هذا الجهد الشخصي المتواضع في تذليل بعض العقبات في طريق نهضة أمتنا، وتحريك سواكنها للتأمل والفعل ﴿وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب﴾⁽⁵⁾ وتعزيز جبهة المقاومة ورغم أن ما ورد في الكتاب من أفكار وتوجهات موقف شخصي، لا يحمل تبعاته غير المؤلف، - مع أن أهم الأفكار الواردة فيه حملها في بداية الثمانينيات البيان التأسيسي ل (حركة الاتجاه الاسلامي)/انظر

(5) القرآن الكريم، "سورة هود" الآية 88.

ملاحق الكتاب/- فقد مثل يوم ظهوره الذي تأخر سنوات بسبب الخن صوتاً غريباً في الساحة الإسلامية لدرجة الاستنكار والتكفير، إلا أنها غدت بعد التحرك بمافي أوسع الساحات الإسلامية، ليست معروفةً فحسب، بل أزعجها اتحاد قبولاً متزايداً في الوسط الإسلامي وحتى العلماني المعتدل، ومثلت عاملاً تطوير مهم لجملة الساحة الإسلامية في اتجاه التفاعل الرشيد مع الواقع والبحث عن المشترك، وتغليب جانب الحوار والتعاون والتطوير على الصدام والقطيعة . واليوم يجمع هذا المنحى في التفكير والتغيير حوله القطاع الأوسع من الحركات والفعاليات الشبابية الإسلامية الواعدة على مختلف ساحات العمل الإسلامي وأنصار التحول الديمقراطي والحوار بين مختلف التيارات الوطنية والفكرية بديلاً عن التقاتل. ولم يكن في خطة المؤلف أن يقدم منظوراً وبرنامجاً لحزب إسلامي أو دولة إسلامية.. فذلك شأو أبعد من هذا الجهد⁽⁶⁾، وإنما حلّ مطلبه السعي إلى تسهيل إدارة الحوار داخل الصف الإسلامي - أساساً - فيما بينه وفيما بينه وبين الواقع المحلي والدولي، في ضوء شرائع الإسلام ومقاصده. ومطلوب أن يمتد الحوار فيشمل أنصار الحرية في كل مكان المناهضين للاستبداد المحلي والدولي. والمتبعون بإخلاص لاتجاهات التطور في الفكر الإسلامي.. ولقضايا الحوار المطروحة في الساحة الإسلامية، يلفونها على نحو آخر - بسبب طبيعتها الإنسانية - مطروحة على أكثر من أهل دين ومذهب، بسبب ما أحدثته ثورة الاتصال .

⁽⁶⁾ والمؤلف لا ينظر إلى المرحلة التي تعيشها تونس والبلاد المماثلة على أنها مرحلة استقرار تسمح بالصراع المفتوح بين مختلف البدائل والبرامج المرشحة للحكم، ولا هي مرحلة الصراع بين الدولة العلمانية والدولة الإسلامية... فتلك أيضاً مرحلة متقدمة من الصراع؛ لكأنني بالمنطقة بصدد استئناف مرحلة الكفاح التحريري ضد الاستعمار العائد يستعيد ما فقد.. الأمر الذي يجعل دور الفكر أعظم لكشف الأعداء المستترين بالوطنية والعروبة، وحتى بالإسلام وهم الوكلاء الدوليون. إن الصراع بين أن نكون أو لا نكون بين مشروع دولة الحداثة المزيفة المفككة للمجتمع من أجل التسلط عليه واستلحاقه بالخارج وبين أنصار مشروع مجتمع مدني قوي منظم متماسك، تحترم فيه كرامة الإنسان، يملك دولته ولا تملكه، ويوظفها أداة من أدوات نهوضه، إنه صراع حضاري سياسي في الصميم، بين أنصار الدولة الوطنية الديمقراطية، دولة الشعب، دولة الأمة، وبين حماة الدولة الاستبدادية التابعة، دولة المافيا، بين أنصار مواصلة حركة التحرر الوطني حتى تقضي إلى استقلال حضاري تام وبين الناكسين على الأعقاب. إنه بعيد جداً أن تتحقق ديمقراطية أو تنمية في ظل أوضاع التجزئة القائمة (يمكن في هذا الصدد الرجوع إلى كتابات الأستاذ منير شفيق)

وقبل أن نبني دولتنا الوطنية الديمقراطية التي يملكها المجتمع ولا تملكه ويوظفها في حماية حقوقه مواطناً وإنساناً فيطمئن إلى وجوده ومصيره وأسرته، فيشارك بالتفكير والعمل في الشؤون العامة، حتى تتضح في مناحات الحرية التي ينبغي أن يناضل من أجلها الجميع ويتمتع بها الجميع، الخيارات والأطروحات، وتتبلور البدائل، وينفسح المجال للاختيار الحر وتحكيم الشعب، والتداول على السلطة عبر صناديق الاقتراع... قبل ذلك لا مجال لأي جدل هامشي. قبل ذلك لا مجال إلا لعمل مقاوم جبهي سلمي لانتزاع وفرض الحريات .

وحسبي أيضا أن أضئ شمعة في درب " تونس الحبيبة الشهيدة" ضحية تحديث مغشوش وقطاع من نخبة مفتونة، هلعة من صحوة الإسلام على امتيازاتها وما تمجس به نفوسها من مخاوف على نمط حياتها، كانت هلعة من نداءات التغيير، فواجهتها بكل شراسة، هلعة من هاجس حرمانها من معاقرة كأس خمرة على قارعة الطريق أو انتهاك حرمة رمضان على الملاء، مع ان المشروع الاسلامي اهم من ذلك. فالادب العربي الذي ازدهر في حضارة الاسلام متخم بالنواسيات والتشبيب.

حسبي أن الهض بقسط من شرف وتبعة الانتماء إلى أمة العرب والمسلمين والإنسانية؛ فأسهم ولو بنزر يسير في التخفيف من معاناة المعذبين في الأرض بتجديد طاقات المقاومة، وتيسير إدارة الحوار من خلال ترسيخ قيم الحرية، وتكريم الإنسان، وتقديس حقوقه، ومنها وأساسها حقّه في المشاركة في السلطة وقوامة الشعب على حكامه، وتعبئة كل الطاقات الخيرة للكفاح ضد الاستبداد والمستبدين من كل ملّة ودين.. فذلك جذر البلاء وعماده وتاجه.. فأول الإسلام كفر بالطاغوت، ثم يفتح الباب للإيمان بالله وتكريم الإنسان ﴿ فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى ﴾⁽⁷⁾، ولذلك كان أجمل تعريف يلخص الإسلام أنه " ثورة تحريرية شاملة".

فإن يكن قد أصاب شيئاً من التوفيق في الكشف عن طرف من رحمة الإسلام وعدالته وثورته التحررية الشاملة، فذلك منّة من الله.. وإن خانته التوفيق فحسبي أي أردت الخير لقومي وأمتي والإنسانية الحائرة المعذبة. وليس على القارئ الكريم في كل الأحوال إلا أن يتسلح بروح اليقظة والنصح والتحرر والإيجابية حتى يندرج في ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب﴾⁽⁸⁾. وإني متنازل سلفاً عن كل ما ثبت خطؤه بدليل من النقل أو العقل والتجربة، بريء منه معذرتي في الوقت ذاته عن ضروب من الخلل الفني بسبب الظروف الخاصة التي تمّ فيها التأليف شاكر لكل ناصح أمين وناقد نزيه.

كما لا يفوتني أن أشكر كلّ السادة الذين أعانوني بالنصح والتقويم، وخاصة من خبراء مركز دراسات الوحدة العربية، أو بالنصح والتفضل بتقديم الكتاب، أعني أخي وصديقي وأستاذي د. محمد سليم العوا، أو الأخوة الذين تفضلوا بإثراء جوانب محددة من الكتاب أو مراجعته، وهم: شيخنا العلامة د. محمود أبو السعود رحمه الله، والأخ الدكتور أحمد المناعي، والأخ محمد النوري، فإليهم جميعاً خالص الشكر والتقدير، كما لا يفوتني أن أسجّل خالص شكري، وامتناني لكل من ساعدني في إخراج هذا الجهد،

(7) القرآن الكريم، "سورة البقرة" الآية 256.

(8) المائدة 18، سورة "الزمر" الآية 18.

وأخص بالذكر الأخوة لطفي زيتون ، والمختار البدري، والأخت سلوى المهيري، فقد بذلوا جهداً معتبراً،
جازاهم الله كل خير.
ولله الفضل والمنّة.

تمهيد

يعتبر مبحث الحريات العامة من أهم مباحث القانون الدستوري الذي يعدّ بدوره أبا القوانين⁽⁹⁾. ويهتم مبحث الحريات العامة بالحريات الأساسية التي يخوّنها الدستور للمواطن، ويصونها له ضد التجاوزات ومختلف ضروب التعسف التي يتعرض لها، سواء أكان ذلك من قبيل الأفراد أم كان من قبل السلطة. كما تشير الحريات العامة إلى مجموع الحقوق الأساسية والفردية والجماعية للإنسان والمواطن في الدولة.

ولأن الإنسان كائن ميتافيزيقي، إذ تتجاوز اهتمامته النظرة الحسية النفعية للأشياء بحثاً عن معناها ومبداها ومصيرها، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾⁽¹⁰⁾ - فإنّ حقوقه وواجباته، أي القوانين المنظمة لعلاقاته ومسالكه لا تستبين ولا تتأسس إلّا في إطار عام من تصوّره لنفسه وللكون والحياة. ومن هنا حتّم بحث الحريات العامة في الإسلام تناول مفهوم الإنسان والحرية في الإسلام.

ولأن الإنسان اجتماعي بطبعه على نحو لا تتصور معه قيمة للإنسان وسلوكه إلّا ضمن حياة اجتماعية منظّمة، وجب تناول مبحث "الحريات في الإسلام" ضمن تصور الإسلام للدولة ومفاهيمها الأساسية كالشورى والبيعة... الخ.

ولأن الإنسان - وإن يكن مسلماً - خطّاء ظلوم، وبالأخصّ إذا كان صاحب سلطة، فقد وجب البحث في الضمانات الأساسية التي يوفّرها الإسلام لصيانة الحريات العامة، ومقاومة الجور في إطار الدولة الإسلامية.

تلکم هي القضايا الثلاث التي يسعى هذا البحث إلى تجليتها: الحريات العامة في الإسلام - مبادئ الدولة الإسلامية - ضمانات عدم الجور في الدولة الإسلامية.

1 - خطة البحث

أ- إن البحث في الحريات العامة جزء لا يتجزأ من البحث في النظام السياسي الإسلامي، وهو بحث يفترض التسليم سلفاً بشمول نظام الإسلام لحياة الإنسان فرداً وجماعة وترابط أجزائه من عقائد وشرائع وشعائر وأخلاقيات ومقاصد على نحو لا يقبل التجزئة، وهذه المسألة ننطلق منها كمسلمة لأنها قد

(9) عبد الوهاب الكيالي {وآخرون}، مؤسسة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ج2، ص242.

(10) القرآن الكريم، "سورة البقرة" الآية 31.

حسنت لدى المعنيين بالفكر الإسلامي، سواء أكانوا مسلمين أم كانوا غير مسلمين، بعد أن انقشع ما أثير حولها من ضباب في النصف الأول من هذا القرن المسيحي على يد خصوم الإسلام الحاقدين أو الجاهلين: قادة الغارة على العالم الإسلامي من مستشرقين ومبشرين، فتأثرت بهم طائفة من أبناء المسلمين، خاصة ممن خضعوا لمناهج التعليم الغربي وحتى من خريجي المعاهد الدينية، وإن كان معظم هؤلاء قد تاب إلى رشد، وأعترف بخطئه⁽¹¹⁾.

ولعله مما ساهم مساهمة فعالة في طي صفحة جدل الضياع حول مدى أصالة الدولة في الإسلام ما منيت به التيارات التغريبية بمختلف أنواعها - وبالخصوص تلك التي انحازت لقوى القمع البوليسي - من انحسار بفعل هزائمه المتكررة، مقابل الانطلاقة السريعة للصحة الإسلامية وتوسع المد الإسلامي واستقطابه المتزايد لآمال الجماهير في التحرر والتطهر ومواجهة التحدي الغربي وحمله لواء التصدي لهجمة الإمبريالية

(11) من أولئك المفكرين الذين انتقدوا كتاباتهم المتغربة السابقة، محمد حسين هيكل وخالد محمد خالد الذي أعلن على الملأ توبته في جرة نثيق بأمثاله من العلماء والمصلحين، حيث أكد بعد أن كشف المؤثرات الغربية التي أوقعته في الخطأ، أن الإسلام دين نظام، ولعلنا لا نجد ديناً ولا نظرية تتطلب طبيعتهما قيام الدولة كما نجد ذلك في الإسلام". انظر خالد محمد خالد، الدولة في الإسلام (القاهرة: دار ثابت، 1981)، المقدمة، ص 24.

ولقد عرض محمد عمارة لحركة تراجع رموز العلمانية المصرية عن مواقفهم وتوبتهم وندمهم. وممن ذكرهم الشيخ علي عبد الرازق الذي تبنى العلمانية سنة 1925 ليعلن توبته في مقال له نشر في مجلة السياسة (أيار/ مايو 1951). انظر كتاب: محمد عمارة، الإسلام والسياسة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط 1993 مصر، ص 108. وفي كتاب عمارة النص الكامل لذلك التراجع الذي لا يزال العلمانيون المغرضون يصرون على تجاهله. وكذلك تراجع طه حسين عن العلمانية بعد أن دافع عن علي عبد الرازق، قال عندما كان عضواً في لجنة وضع الدستور سنة 1953: "يجب أن ينص الدستور على ألا يصدر قانون مخالف للقرآن". وكذا تراجع وتاب توبة نصوحاً محمد حسين هيكل فدافع عن الإسلام ديناً ودولة في كتابيه: حياة محمد (القاهرة: دار المعارف، 1965)، ومنزل الوحي (القاهرة: 1937). وتاب محمد عمارة ذاته وأصبح أشد المدافعين عن الإسلام ودولته في وجه العلمانية، ونحن ننتظر أبواب علمانية عارمة صوب الإسلام بعد سقوط الشيوعية وبروز الإسلام أكثر من أي وقت مضى، قوة مقاومة في وجه الفساد الداخلي والكيد الخارجي وحمل قضايا الأمة الكبرى مثل تحرير فلسطين والعراق. وكما كان لأوبة رموز بارزة من جيل حسين هيكل وخلد محمد خالد بلاء معتبر في الذب عن الإسلام فقد كان لاهتداء رموز من جيل العلمانية الذي خلفهم، جهد مقدر في الانتصار للفكر الإسلامي الاصيل وتجليبه مشروعه الحضاري والتصدي لتيارات التغريب، من هؤلاء العلامة المحقق د. محمد عمارة والقانوني الضليع المستشار طارق البشري والمفكر الاقتصادي والزعيم السياسي عادل حسين.. والمفكر الاستراتيجي الاستاذ منير شفيق.. كما أن كاتب هذه السطور ذاته قد اجتاحت في مرحلة من شبابه موجة العلمانية والتغريب.. ورجاؤه أن يكون من المشمولين وكل المناضلين من أجل عزة الأمة، ومقاومة الظلم المحلي والدولي، برحمة الله وحسن توفيقه.

ورأس حربتها إسرائيل وعملائها في المنطقة، فتصاعد المد الإسلامي في أشكال مختلفة منها ما هو مقاومة بطولية للاحتلال الأمريكي للعراق ولافغانستان وللاحتلال الصهيوني في فلسطين ولبنان وقبل ذلك للاحتلال الشيوعي في أفغانستان والقوقاز.. إلخ ومنها مقاومة للاستبداد في الداخل ومطالبة بالعدالة والحرية وتطبيق الشريعة والمشاركة في الحكم ودعم سلطة المجتمع المدني والنقابات والمساجد ومؤسسات النفع العام، والدعوة إلى إصلاح أنظمة الحكم وإقامة الحكم الإسلامي الذي بدأت صور منه تفرض نفسها معطى أساسيا في السياسة الدولية⁽¹²⁾ وبذلك كانت حجة الواقع أبلغ من كل جدل في الرد على دعاوي العلمانيين ومساعيهم في علمنة الإسلام وتفريغها من جوهر رسالته: إقامة العدل في العالم وتحرير البشرية من الطواغيت، باعتبار الإسلام دينا ودولة، أو هو دين، الدولة جزء من برنامجه وأداة ضرورية من أدوات عمل مشروعه الحضاري التحرري . هذا دون الغرض من قيمة الجهود الكبرى والمباركة التي يبذلها علماء الإسلام ومفكروه في التصدي لتيار العلمانية ودحضه بحجة المنطق، وفي تجلية معالم النظام الإسلامي والدولة الإسلامية في سائر المجالات. وفي هذا الصدد كانت جهود علماء مصر، وتليها جهود علماء باكستان في الطليعة، جازاهم الله عن الإسلام وأهله كل خير.

ب- إذا كان الإسلام قد اكتفى في مسألة تنظيم الدولة بتقعيد جملة من القواعد، والتأكيد على جملة من المقاصد غير عامد إلى التقنين التفصيلي إلا في نطاق ضيق، تاركاً للعقل المسلم مجالات واسعة للتفاعل مع اختلاف وتنوع أحوال الزمان والمكان القلب، الأمر الذي ينتج منه تنوع في تصور الحكم الإسلامي، فإن على الباحث في النظام الإسلامي أن ينتبه دوماً إلى ضرورة التمييز في التجربة التاريخية للحكم الإسلامي -سواء أكان ذلك على صعيد الفكر أم كان على صعيد الممارسة- بين الأصول الثابتة في الكتاب والسنة، وبين ما أثمرته تلك الأصول متفاعلة مع ظروف الزمان والمكان، من تجارب وتصورات واجتهادات، إذ ليس ملزماً للباحث في النظام الإسلامي غير تلك الأصول والشرائع الثابتة. أما التاريخ الإسلامي بما أثمره من تجارب في الحكم ومن اجتهادات في الفقه فليس له من قيمة غير قيمة الاعتبار

(12) ورد في البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي، حزيران/ تموز 1981 (تونس) أن "من مهام هذه الحركة المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام، ومن وسائل ذلك "بلورة" وتجسيم الصورة المعاصرة لنظام الحكم الإسلامي"

والاستنارة والاستئناس. إن تلك الأصول القطعية لا تعني أكثر من الأحكام الواردة في القرآن بشكل واضح، لا التباس فيه، والأحكام الواردة في السنة التشريعية واضحة الدلالة، قطعية السند⁽¹³⁾.

ج- إذا كانت السياسة الشرعية تهدف إلى إقامة العدل ومطاردة الجور، وكان الإسلام كما ذكرنا قد اكتفى في شؤون الحكم -غالبًا- بتفعيد الكليات ولمقاصد ثقة بعقل الإنسان وتأسيساً لحيثه وتحقيقاً لخلود الإسلام وصلاحه لكل زمان ومكان وثقة في رشد الجماعة المؤمنة وعصمتها من الضلال، كان من الطبيعي أن تفتح السياسة الشرعية على كل التراث البشري في الفكر السياسي، تفيد منه أشكالاً ووسائل تتساق مع مقاصد الإسلام وقيمه ولا سيما مقصده الأعظم في إقامة العدل والشورى، ولا تتقاطع مع حكم جزئي منصوص عليه. فعلى حين أنه لا يليق بالباحث المسلم في النظام الإسلامي أن يقف موقف المأخوذ المنبهر أمام أي إبداع حضاري يحط به - كحاطب ليل - حلوله ومروءته، ما يليق به في الآن نفسه أن يتحرّج أو يستنكف من الأخذ بكل حكمة تفتق عنها عقل بشري، وأثبتت جدواها تجربة حضارية، حتى يندرج في سلك أولي الألباب ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب﴾⁽¹⁴⁾، ولقد غدت في الأدبيات الإسلامية شائعة كلمات نورانية لامعة للعلامة السلفي بن القيم في أن "السياسة الشرعية مدارها العدل، ولو لم ينص عليه وحي، ذلك أن الله أرسل رسوله، وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض، فإذا ظهرت أمارات الحق وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثمّ شرع الله"⁽¹⁵⁾، ونقل عن ابن الصلاح تعريفه للسياسة بأنها "ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به وحي. فأبي طريق استخراج بها العدل فهي من الدين". ويحسن التذكير بكلمات رائعة أسبق منها

(13) ذهب الباحث الدستوري المصري الكبير عبد الحميد متولي إلى اشتراط أكثر من راوٍ لقبول مادة الحديث في مباحث القانون الدستوري وذلك في كتابه: أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث: مظاهرها، أسبابها، علاجها (القاهرة: الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1970).

وذهب إلى ذلك حسن الترابي في أبحاثه الأصولية فاشتراط التواتر. ومن القدامى نذكر الإمام الغزالي إذ ذهب إلى "أن الدماء لا تثبت بأحاديث الآحاد. انظر: أبو حامد محمد بن أحمد الغزالي، المستصفى من علم الأصول.

(14) القرآن الكريم، "سورة الزمر" الآية 18.

(15) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، تحقيق محمد حامد الفقي (بيروت: دار الكتب لا علمكية)، ص 15-16.

لحكيمنا المغربي أبي الوليد ابن رشد 585هـ/1189م في تأكيده على ضرورة الإفادة من خلاصة التجارب البشرية بقطع النظر عن ملل أصحابها، إذ أن الحكمة هي الأخت الرضيعة للشريعة⁽¹⁶⁾.

أما إذا تجاوز الأمر الأشكال والوسائل والآليات والإجراءات، وتعلق بعالم الأفكار والقيم وبمجال الحلال والحرام وقواطع الأحكام، فإن موقف الشك والتشكيك والتشكيك في زمن التبعية والاستلحاق الحضاري الذي تعيشه أمتنا هو الموقف المناسب والضروري مع حضارة المتغلب، وفي هذا الصدد لا غيره، ترد توجيهات الإسلام في التحذير من التشبيه بغير المسلمين فيما هو من خصوصيات دينهم، حتى عدّ شيخ الإسلام ذلك مقصداً من مقاصد الشريعة⁽¹⁷⁾.

د- في علاجنا إشكاليات الحرية في النظام الإسلامي، سنحاول جهدنا وضع كل إشكالية في إطار الواقع القائم، ثم نعمل على إيراد النصوص والسوابق التاريخية ومختلف وجهات نظر علماء الإسلام ومدارس الفكر عامة، مرجحين ما استقام لنا الدليل وترجحت المصلحة موقف جمهور العلماء الإسلاميين، محاولين ألا تأخذنا سنة غفلة عن الواقع الإسلامي والدولي الذي ينتزل فيه الخطاب باعتباره أداة من أدوات تغييره وترشيده ومعالجة مشكلاته، إذ ليس رائدنا لذة معرفية بل ثورة إسلامية تقتلع الطواغيت والطغيان من أرض الله وتنتصر للمستضعفين من الرجال والنساء والشباب، وتبذل وسعها في مد ونسج جسور وشبكات التفاهم والتواصل والنضال المشترك بينهم لوضع حد لحالة الاستضعاف والتسلط، حتى تورف شجرة الحرية والعدل في كل مكان، وقد سقيت بدماء الشهداء ومداد العلماء. إننا هنا نبتغي شيئاً من تفصيل لما كنّا قد أجهلناه⁽¹⁸⁾ وقد تهيأت حركة الإسلام بكسبها المتجدد المبارك على صعيد الكفاح السياسي والاجتماعي والثقافي من أجل الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان، تهيأت إلى طور

(16) انظر رسالته الشهيرة: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، فلسفة ابن رشد: فصل المقال في ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال. والكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة تحقيق مصطفى عبد الجواد عمران (القاهرة: المكتبة التجارية المحمودية، 1986). ومحمد الفاضل بن عاشور، روح الحضارة الإسلامية (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، ص 28.

(17) يقول شيخ الإسلام بن تيمية، (782هـ/1327م): "إن الشارع أمر بمخالفة المشركين مطلقاً، وإن حسن المخالفة أمر مقصود للشارع.. فقد تبين أن نفس مخالفتهم أمر مقصود للشارع في الجملة". انظر: نقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (القاهرة: 1969)، ص 57-57. ونحن لا نسلم لشيخ الإسلام أن هذا النهي مطلق وإنما في ما خالف شريعتنا أو مما هو من خصوصيات دينهم وإلا وقعنا في الحرج وحتى الاستحالة أيضاً.

(18) المقصود بما ورد في البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي، حزيران/يونيو 1981، من استهدافها المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام، وإن من وسائل ذلك بلورة صورة معاصرة لنظام الحكم الإسلامي.

جديد من البلاء والعطاء على طريق البناء الإسلامي الجديد... الأمر الذي يقتضي ريادات فكرية متجددة.

هـ _ إن هذا البحث ليست وجهته تحليلية صورة النظام السياسي الإسلامي عامة، وإنما تقديم تصور - على أكثر ما يمكن من الوضوح - لوضع الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان في الدولة الإسلامية كما تجلّت للمؤلف عبر سني معاناته، مجردة عن أي وصف له آخر غير صفته الشخصية، وبالله التوفيق.

2- حقيقة المشكل السياسي

الناس مفطورون على الاجتماع بسبب ما هم عليه من عجز طبيعي عن استقلال الواحد منهم بأمر تحصيل قوته وحفظ بقائه، فضلاً عن ترقّيه. واجتماعهم يقتضي وجود سلطة فيهم ترع بعضهم عن بعض. ولكن إلى جوار هذا الميل إلى الاجتماع والحاجة الضرورية إليه هناك منزع أصيل في الإنسان إلى العدوان والأثرة وتجاوز الحدود.. الأمر الذي أدى إلى ظهور السلطة في الجماعة، ولكنها ما تلبثت حتى تحولت مصدر تهديد حقيقي لقيمة أساسية في حياة الإنسان؛ أعني حريته؟ فكيف السبيل إلى كفّ جور السلطة ومنعها من تعدي حدود العدل؟.

وإذا كان وجود السلطة في الجماعة يقسمها إلى حاكم ومحكوم، وأمر ومطيع، فعلى أي أساس تقوم هذه العلاقة، ولأي قانون تخضع؟ وما هو مصدر الإلزام بالطاعة؟ وما هي حدودها؟ وإذا كان من مهمات السلطة الدفاع عن الجماعة ضد أعدائها وحفظ الانسجام والتوافق داخلها فكيف تتم وحدة الجماعة والمحافظة على أمنها دون مساس بالحقوق الخاصة والعامة؟ ما حدود العلاقة بين الخاص والعام؟ وكيف تصان الحياة الخاصة للفرد في ظل الدولة؟ " إن المشكل السياسي هو مشكل شعب في مواجهة سلطة"⁽¹⁹⁾. تلك هي، في صياغة أخرى، الإشكاليات التي يطرحها الفكر السياسي، والتي سنحاول تناولها من خلال المحاور التفصيلية السابقة.

(19) - الكيالي [وآخرون]، موسوعة السياسة، ج2.